الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.3/4

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
29 December 2009
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البُعد التنظيمي والمؤسسي
الدورة الثانية
جنيف، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الخدمات والتنمية والتجارة: البُعد التنظيمي والمؤسسي

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

البند ١
انتخاب أعضاء المكتب

١- يوصَى بأن ينتخب اجتماع الخبراء رئيساً ونائباً للرئيس - مقرراً.

الرجاء إعادة الاستعمال

البند ٢

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- يرد جدول الأعمال المؤقت لاجتماع الخبراء في الفرع الأول أعلاه. وسيتاح برنامج مفصل قبل الاجتماع بأسبوع.

الوثائق

TD/B/C.I/MEM.3/4 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣

الخدمات والتنمية والتجارة: البُعد التنظيمي والمؤسسي

٣- تُعقد هذه الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات عملاً بالقرار المُتخذ في الدورة التنفيذية الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ويهدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة وفقاً لاتفاق أكرا، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في إنشاء الأُطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدراتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية وقدراتها في مجال التصدير (الفقرة ٩٤(ب)).

٤- ووفقاً لقرار المجلس، سيعالج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في دورته هذه ما يلي: (أ) الاتجاهات والسمات البارزة للأطر التنظيمية والمؤسسية لخدمات الهياكل الأساسية والتنمية والتجارة؛ (ب) كفاءة وفعالية هذه الأطر التنظيمية والمؤسسية وتفاعلها مع القدرات التوريدية، والأهداف غير المتصلة بالتجارة، بما فيها سياسات إتاحة فرص الوصول للجميع، وتحرير التجارة؛ (ج) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء رأس المال البشري، وتناول الأُطر التنظيمية والمؤسسية بالاستناد إلى دراسات إفرادية متعلقة بالقطاعات وأساليب التوريد (بما فيها الأسلوب ٤) وعمليات استعراض السياسات؛ (د) الآليات التعاونية للأُطر التنظيمية والمؤسسية، بما في ذلك التعاون بين القطاعين الخاص والعام والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب؛ (هـ) اتفاقات التجارة، والأُطر التنظيمية والمؤسسية، والعقبات التنظيمية التي تعترض الصادرات.

٥- وفي وسع القطاعات المعززة لخدمات الهياكل الأساسية أن تحفز التنويع الاقتصادي وتعزز القدرة التوريدية والتنافسية المحلية، وأن توفر في الوقت نفسه فرصاً للعمل والاستثمار والتجارة. وتتسم قطاعات الخدمات هذه بأهمية أساسية أيضاً للتنمية البشرية ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الحد من الفقر. وجاء في تقرير الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات أنه على الرغم مما شهده اقتصاد الخدمات في السنوات الأخيرة من تحول في النماذج نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص والمنافسة في أسواق خدمات الهياكل الأساسية، ظلت الحكومات تؤدي دوراً أساسياً في توريد الخدمات وتنظيمها. وفي هذا

السياق سلّط الاجتماع الضوء على دور الحكومة في توفير أُطر تنظيمية ومؤسسية فعالة لتصحيح إخفاقات السوق وتحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية الرئيسية على المستوى المحلي. ولوحظ أن البلدان النامية تواجه تحديات في سعيها إلى بناء القدرة على التنظيم الفعال، نظراً للطابع المتزايد التعقيد للأنظمة ولقلة ما تتمتع به هذه البلدان من موارد مالية وبشرية وغير ذلك من المعوقات. واعتُبر اعتماد نهج متدرج في تطوير الأُطر التنظيمية والمؤسسية والنماذج التنظيمية المختلطة عاملاً هاماً في ضمان استدامة الإطار التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، شدد العديد من الخبراء لدى مناقشتهم أسباب الأزمة المالية الحالية وطُرق التجاوب معها، على الحاجة إلى تحسين التنظيم للحد من المجازفة المفرطة في الأسواق المالية.

٦- واستناداً إلى المناقشات والتوصيات، سيسعى اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في دورته الثانية إلى تحسين فهم المشاركين وإدراكهم للأنظمة والمؤسسات في مجال خدمات الهياكل الأساسية عن طريق استكشاف الطرق التي تلبي بها البلدان المتطلبات العديدة اللازمة للمضي قدماً في تطوير قطاعات خدمات الهياكل الأساسية. وسيتحقق ذلك من خلال تحليل السياسات التنظيمية والمؤسسية الوطنية والدولية، وتقاسم التجارب الوطنية وأفضل الممارسات واستخلاص الخيارات التنظيمية لتسخير قطاع الخدمات والتجارة في الخدمات لأغراض التنمية. وسيولى اهتمام خاص لقطاعات الخدمات المالية وخدمات الطاقة بالنظر إلى التحديات المحددة المتعلقة باستمرار الأزمة المالية والاقتصادية وتغير المناخ وما يتصل بذلك من إصلاحات تنظيمية.

٧- واستناداً إلى التجارب الوطنية، سيناقش الاجتماع قضايا مشتركة رئيسية في الإصلاح التنظيمي، والدروس المستفادة في حالات الإخفاق التنظيمي، وبخاصة في سياق الأزمة المالية الراهنة، واستخدام القطاعين الخاص والعام للآليات التعاونية في الأُطر المؤسسية والتنظيمية، وكذلك أفضل الممارسات في بناء رأس المال البشري، بما في ذلك في سياق أسلوب التوريد ٤. وسيهدف الاجتماع إلى تحديد وسائل دعم واضعي السياسات والأنظمة في تحسين النواتج التنظيمية والمؤسسية والحد من مخاطر الإخفاق التنظيمي، والوفاء في الوقت نفسه بأولويات السياسات المحلية. وأخيراً، سيساعد الاجتماع في تحديد مجالات تعميق البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء بشأن التعاون التنظيمي الدولي وتيسير هذا التعاون، وإنشاء شبكات من الخبراء ومؤسسات البحث ممن يُعنى بتطوير خدمات الهياكل الأساسية وبما لها من آثار في التجارة، وما يتصل بهذه الخدمات من أُطر تنظيمية وسياساتية ومؤسسية.

٨- وتيسيراً للمناقشة، أعدّت أمانة الأونكتاد مذكرة قضايا. وبالإضافة إلى ذلك، يشجَّع الخبراء على إعداد ورقات موجزة بشأن الموضوع المطروح للنقاش. وستتاح هذه الورقات في الاجتماع بالشكل واللغة اللذين ترد بهما.

الوثائق

TD/B/C.I/MEM.3/5 الخدمات والتنمية والتجارة: البُعد التنظيمي والمؤسسي